



**بروتوكول الميثاق الأفريقي
لحقوق الإنسان والشعوب بشأن
حقوق المرأة في أفريقيا**

—

بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان
والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول ،

إذ تأخذ في الاعتبار أن المادة ٦٦ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تنص علي بروتوكولات أو ترتيبات خاصة يتم وضعها عند الاقتضاء وإضافتها إلي أحكام الميثاق الأفريقي وأن الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يونيو ١٩٩٥، قد وافقت بموجب القرار (AHG/RES.240(XXXI)، علي توصية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بضرورة إعداد بروتوكول حول حقوق المرأة في أفريقيا.

وإذ تأخذ في الاعتبار أن المادة ٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تمنع كافة أشكال التمييز علي أساس العرق أو القبيلة أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو الولادة أو أي مركز آخر.

وإذ تأخذ في الاعتبار أيضا أن المادة ١٨ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تدعو جميع الدول الأعضاء إلي القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة وضمان حماية حقوقها كما هو منصوص عليه في الإعلانات والاتفاقيات الدولية.



وإذ تلاحظ أن المادتين ٦٠ و ٦١ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تعترفان بالمواثيق الإقليمية والدولية بشأن حقوق الإنسان والممارسات الأفريقية التي تتفق مع الأعراف الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب كنقاط مرجعية هامة لتطبيق وتفسير الميثاق الأفريقي .

وإذ تذكر بأن حقوق المرأة معترف بها ومضمونة من قبل جميع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكوله الاختياري والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان الثابتة والمترابطة وغير القابلة للتجزئة .

وإذ تلاحظ أن حقوق المرأة ودورها الضروري في التنمية قد تم التأكيد عليهما في خطط عمل الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، وحول حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، وحول السكان والتنمية لعام ١٩٩٤ وحول التنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ .

وإذ تذكر أيضا بالقرار رقم ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة حول المرأة والسلام والأمن .



وإذ تجدد تأكيدها علي مبدأ تعزيز المساواة بين الجنسين كما ورد في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وكذلك الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وفي الإعلانات والقرارات والمقررات ذات الصلة التي تشدد علي التزام الدول الأفريقية بضمان مشاركة المرأة الأفريقية التامة في تنمية أفريقيا علي قدم المساواة.

وإذ تلاحظ كذلك خطة العمل الأفريقية وإعلان داكار لعام ١٩٩٤ وخطة عمل بيجين لعام ١٩٩٥ والتي تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أعلنت التزامها رسميا بتنفيذها، إلي اتخاذ الخطوات الملموسة لإيلاء عناية أكبر لحقوق الإنسان للمرأة بغية القضاء علي جميع أشكال التمييز والعنف ضدها .

وإذ تضع في الحسبان القرارات والإعلانات والتوصيات والمقررات والاتفاقيات والمواثيق الإقليمية والإقليمية الفرعية الأخرى التي تهدف إلي القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بينها وبين الرجل.

وإذ تشعر بالقلق من أنه رغم تصديق غالبية الدول الأعضاء علي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وجميع المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان وإعلان التزامها رسميا بالقضاء علي جميع أشكال التمييز والممارسات الضارة ضد المرأة، فإن المرأة في أفريقيا لا تزال ضحية التمييز والممارسات الضارة .

وإذ تعرب عن إيمانها الراسخ بأن أي ممارسة تعرقل أو تعرض للخطر النمو الطبيعي للنساء والفتيات أو تؤثر علي نمائهن الجسدي والنفسي ، يجب إدانتها والقضاء عليها .



وإذ تعقد العزم على ضمان تعزيز وتحقيق وحماية حقوق المرأة لتمكينها من التمتع بجميع حقوقها الإنسانية بالكامل .

قد اتفقت بموجب هذا علي ما يلي :

المادة ١

التعريفات

لغرض هذا البروتوكول :

- (أ) تعني عبارة "الميثاق الأفريقي" الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- (ب) تعني عبارة "اللجنة الأفريقية" اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- (ج) تعني كلمة "المؤتمر" مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.
- (د) يعني "الاتحاد" الاتحاد الأفريقي.
- (هـ) تعني عبارة "القانون التأسيسي" القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
- (و) تعني عبارة "التمييز ضد المرأة" أي تمييز أو إبعاد أو تقييد أو أي معاملة تمييزية علي أساس الجنس تستهدف حقوق الإنسان للمرأة وحرمانها الأساسية في جميع ميادين الحياة بغض النظر عن حالتها الاجتماعية وتؤثر علي هذه الحقوق أو تبطل الاعتراف بها أو تمتع المرأة بها أو ممارستها لها.
- (ز) تعني عبارة "الممارسات الضارة" أي سلوك أو مواقف و/أو ممارسات تؤثر سلبا علي الحقوق الأساسية للنساء والفتيات الصغيرات مثل حقوقهن في الحياة والصحة والكرامة والتعليم وسلامة البدن.
- (ح) يعني المختصر "نيباد" الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي أنشأها المؤتمر.
- (ط) تعني عبارة "الدول الأطراف" الدول الأطراف في هذا البروتوكول.



- (ي) تعني عبارة "العنف ضد المرأة" جميع الأعمال المرتكبة ضد المرأة والتي تسبب أو من شأنها أن تسبب المعاناة الجسدية أو الجنسية أو النفسية أو الضرر الاقتصادي بما في ذلك التهديد بالقيام بهذه الأعمال أو فرض قيود اعتباطية علي المرأة أو حرمانها من الحريات الأساسية في الحياة العامة أو الخاصة سواء في أوقات السلام أو في حالة النزاعات أو الحروب.
- (ك) كلمة "المرأة" تعني أشخاصا من نوع الإناث بما في ذلك الفتيات الصغيرات.

المادة ٢

القضاء على التمييز ضد المرأة

- ١- تحارب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال اتخاذ إجراءات مناسبة على الصعيدين التشريعي والمؤسسي وغيرهما. وتقوم ، في هذا الصدد، بما يلي :
- (أ) إدخال مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها ومواثيقها التشريعية الأخرى - إذا لم يتم القيام بذلك بعد - وضمان تنفيذها الفعال .
- (ب) اعتماد إجراءات تشريعية وتنظيمية مناسبة وتنفيذها بفعالية بما فيها تلك الرامية لمنع وكبح جميع "أشكال التمييز والممارسات الضارة" التي تعرض صحة النساء ورفاهيتهن العامة للخطر.
- (ج) إدخال منظور نوع الجنس في قراراتها المتعلقة بالسياسات وتشريعاتها وخططها وبرامجها وأنشطتها الإنمائية وكذلك في جميع ميادين الحياة الأخرى.



د) اتخاذ إجراءات تصحيحية وإيجابية في المجالات التي لا يزال التمييز يمارس فيها ضد المرأة من الناحية القانونية والعملية.
هـ) دعم المبادرات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية الموجهة نحو القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

٢- تلتزم الدول الأطراف بتعديل أنماطها الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة من خلال التعليم العام واستراتيجيات للإعلام والتعليم والاتصال بغية تحقيق القضاء علي الممارسات الثقافية والتقليدية الضارة وجميع الممارسات الأخرى القائمة علي فكرة النقص أو التفوق من قبل أحد الجنسين أو علي أساس أدوار الرجل والمرأة التي تحدد حسب قوالب ثابتة.

المادة ٣

احترام الحق في الكرامة

- ١- لكل امرأة الحق في الاحترام الملازم للبشر والاعتراف بحقوقها الإنسانية والقانونية وحمايتها.
- ٢- لكل امرأة الحق في احترامها كشخص وتنمية شخصيتها بحرية.
- ٣- تعتمد الدول الأطراف وتنفيذ الإجراءات المناسبة التي تهدف إلي منع الحط من قدر المرأة واستغلالها.
- ٤- تعتمد الدول الأطراف وتنفيذ إجراءات تهدف إلي ضمان حماية حق كل امرأة في احترام كرامتها وحمايتها من كافة أشكال العنف الجنسي والشفهي.



المادة ٤

الحق في الحياة وسلامة وأمن الفرد

- (١) تستحق كل امرأة التمتع باحترام حياتها وسلامة وأمن شخصها. ويجب منع جميع أشكال الاستغلال والعقوبة والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- (٢) تتخذ الدول الأطراف الإجراءات المناسبة والفعالة للقيام بما يلي:
- (أ) سن وتطبيق قوانين تمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك الجنس غير المرغوب فيه والإجباري سواء كان هذا العنف يحدث سرا أو علنا.
- (ب) اعتماد إجراءات تشريعية وإدارية واجتماعية واقتصادية قد تكون ضرورية لضمان منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفلة والمعاقبة بشأنها والقضاء عليها.
- (ج) تحديد أسباب وآثار العنف ضد المرأة واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع العنف والقضاء عليه.
- (د) التعزيز الفعال لتعليم السلام من خلال المناهج الدراسية والاتصال الاجتماعي من اجل القضاء على عناصر المعتقدات والممارسات والأنماط الثابتة التقليدية والثقافية التي تضفي الصبغة الشرعية على العنف ضد المرأة والطفلة وتؤدي إلي تفاقم استمراره والسماح به.
- (هـ) معاقبة مقترفي العنف ضد المرأة وتنفيذ برامج إعادة تأهيل ضحايا العنف من النساء.



(و) إنشاء آليات وخدمات تكون في المتناول من أجل الإعلام الفعال وإعادة تأهيل ضحايا العنف ضد المرأة والطفلة وتعويضهم.

(ز) منع الاتجار غير المشروع بالمرأة والتنديد به ومعاقبة مرتكبي مثل هذا الاتجار غير المشروع وحماية النساء اللاتي يتعرضن لمخاطره بصورة أكبر.

(ح) منع إجراء الاختبارات الطبية أو العلمية على المرأة دون موافقتها عن دراية.

(ط) تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية وغيرها من موارد لتنفيذ ومراقبة التدابير الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه.

(ي) ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام على الحوامل والمرضعات.
 (ك) ضمان تمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية فيما يتعلق بإجراءات الحصول على وضع اللاجئ. ومنح اللاجئات الحماية الكاملة والتمتع بالفوائد المضمنة بموجب القانون الدولي للاجئين بما في ذلك وثائق الهوية وغيرها من الوثائق الأخرى.

المادة ٥

القضاء على الممارسات الضارة

تمنع وتشجب الدول الأطراف جميع أشكال الممارسات الضارة التي تؤثر على حقوق الإنسان الأساسية للمرأة سلباً والتي تتعارض مع المعايير الدولية المعترف بها وتتخذ الأطراف جميع الإجراءات التشريعية وغيرها للقضاء على مثل هذه الممارسات بما في ذلك ما يلي :



- (أ) خلق الوعي العام لدى جميع فئات المجتمع بشأن الممارسات الضارة من خلال الإعلام والتعليم النظامي وغير النظامي وبرامج الدعم .
- (ب) منع جميع أشكال بتر أو كي الأعضاء التناسلية للمرأة وجميع الممارسات الأخرى لإزالتها وإضفاء الصبغة الطبية أو شبه الطبية علي جميع الممارسات الأخرى والمعاقبة عليها ، وذلك من خلال الإجراءات التشريعية.
- (ج) توفير الدعم اللازم لضحايا الممارسات الضارة من خلال تقديم الخدمات الأساسية مثل خدمات الصحة والدعم القانوني والقضائي والمشورة العاطفية والنفسية والتدريب المهني حتى يصبحن قادرات على المساندة الذاتية.
- (د) حماية المرأة التي تتعرض لخطر الممارسات الضارة وغيرها من جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والتعصب.

المادة ٦

الزواج

تضمن الدول الأطراف تمتع الرجل والمرأة بحقوق متساوية واعتبارهما شريكين متساويين في الزواج. وتقوم باتخاذ الإجراءات التشريعية الوطنية لضمان ما يلي:

- (أ) عدم عقد أي زواج دون موافقة الطرفين بكامل الحرية .
- (ب) يكون الحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة للمرأة هو ١٨ سنة.



- (ج) تشجيع الزواج الأحادي كالشكل المفضل للزواج. وضمان حماية وتعزيز حقوق المرأة في الزواج والأسرة بما في ذلك العلاقات الزوجية المتعددة.
- (د) يحرر كل زواج كتابياً ويسجل وفقاً للقوانين الوطنية لكي يعترف به قانونياً.
- (هـ) أن يختار الزوج والزوجة باتفاق فيما بينهما نظام زواجهما ومكان إقامتهما.
- (و) أن يكون للمرأة المتزوجة حق الاحتفاظ باسمها الأصلي واستخدامه كما تشاء وبصورة مشتركة أو منفصلة مع لقب زوجها.
- (ز) أن يكون للمرأة حق الاحتفاظ بجنسيتها أو اكتساب جنسية زوجها.
- (ح) أن تتساوى المرأة مع الرجل في الحقوق فيما يتعلق بجنسية أطفالهما إلا إذا كان ذلك يتنافى مع أحكام التشريع الوطني أو مصالح الأمن القومي.
- (ط) أن يساهم الرجل والمرأة بصورة مشتركة في حماية مصالح الأسرة وحماية أطفالهما وتعليمهم .
- (ي) يكون للمرأة أثناء زواجها، الحق في اكتساب ممتلكاتها الخاصة بها وإدارتها بكامل الحرية .

المادة ٧

الانفصال والطلاق وفسخ الزواج

تقوم الدول الأطراف باتخاذ إجراءات تشريعية مناسبة لضمان تمتع الرجل والمرأة بنفس الحقوق في حالة الانفصال أو الطلاق أو فسخ الزواج وفي هذا الصدد ، تضمن ما يلي :



- (أ) يتم الانفصال أو الطلاق أو فسخ الزواج بأمر قضائي فقط.
- (ب) تكون للرجل والمرأة نفس الحقوق في طلب الانفصال أو الطلاق أو فسخ الزواج.
- (ج) في حالة الانفصال أو الطلاق أو فسخ الزواج ، تكون للرجل والمرأة نفس الحقوق والمسئوليات المتبادلة تجاه أطفالهما، علي أن تعتبر مصلحة الأطفال علي أية حال أمراً جوهرياً.
- (د) في حالة الطلاق أو فسخ الزواج ، يتم اقتسام الأموال المشتركة الناجمة عن الزواج بشكل منصف بين الزوج والزوجة.

المادة ٨

الوصول إلي العدل والحماية المتساوية أمام القانون

تتساوى النساء مع الرجال أمام القانون ويكون لهن الحق في الاستفادة من الحماية المتساوية أمام القانون. وتتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة لضمان ما يلي:

- (أ) الاستفادة الفعلية للمرأة من الخدمات القضائية والقانونية، بما في ذلك المعونة القانونية.
- (ب) دعم المبادرات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية الموجهة لإفادة المرأة بخدمات المعونة القانونية.
- (ج) إنشاء هياكل تعليمية كافية وغيرها من الهياكل المناسبة الأخرى، مع إيلاء عناية خاصة للنساء وتوعية الجميع بحقوق المرأة.
- (د) تزويد أجهزة تنفيذ القانون علي جميع المستويات بالقدرات اللازمة لتفسير حقوق المساواة بين الجنسين وإنفاذها.



- (هـ) التمثيل المتكافئ للنساء في المؤسسات القضائية ومؤسسات تطبيق القانون.
- (و) إصلاح القوانين والممارسات الحالية القائمة علي التمييز لتعزيز وحماية حقوق المرأة.

المادة ٩

الحق في المشاركة في عملية السياسة واتخاذ القرار

- ١- تتخذ الدول الأطراف إجراء إيجابيا محددًا لتعزيز المشاركة المتساوية للمرأة في الحياة السياسية في بلدانها وتضمن بذلك :
- (أ) مشاركة المرأة في جميع الانتخابات بدون أي تمييز .
- (ب) تمثيل المرأة علي قدم المساواة مع الرجل علي جميع المستويات في قوائم الانتخابات والمرشحين.
- (ج) اعتبار المرأة شريكة مساوية للرجل علي جميع مستويات وضع وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية للدولة وسلطاتها المحلية.
- ٢- تضمن الدول الأطراف زيادة التمثيل والمشاركة الفعالة للمرأة علي جميع مستويات اتخاذ القرار .

المادة ١٠

الحق في السلام

- ١- يكون للمرأة حق العيش السلمي وحق المشاركة في تعزيز وصون السلام.



- ٢- تتخذ الدول الأطراف جميع الإجراءات المناسبة لضمان المزيد من مشاركة المرأة:
- (أ) في برامج تعليم السلام وثقافة السلام.
- (ب) في هياكل منع النزاعات وإدارتها وتسويتها علي المستويات المحلية والوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية والقارية والدولية.
- (ج) في هياكل اتخاذ القرارات المحلية والوطنية والإقليمية الفرعية والقارية والدولية لضمان الحماية الجسدية والنفسية والاجتماعية والقانونية وطالبي اللجوء واللاجئين والمشردين والعائدين وخاصة النساء .
- (د) في الهياكل التي تنشأ لإدارة المعسكرات والمخيمات علي جميع المستويات لطالبي اللجوء واللاجئين والعائدين والمشردين وخاصة النساء .
- (هـ) في جميع مناحي التخطيط والصياغة والتنفيذ بالنسبة لإعادة الأعمال والتأهيل في فترة ما بعد النزاعات.
- ٣- تتخذ الدول الأطراف الإجراءات اللازمة لخفض النفقات العسكرية علي نحو كبير لصالح الإنفاق علي التنمية الاجتماعية عامة والنهوض بالمرأة خاصة.

المادة ١١

حماية المرأة في النزاعات المسلحة

- ١- تلتزم الدول الأطراف باحترام وضمان احترام سيادة القانون الإنساني الدولي المطبق في أوضاع النزاعات المسلحة التي تؤثر علي السكان، وبالأخص النساء.



- ٢- يتعين على الدول الأطراف - وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي - حماية المدنيين ، في أوضاع النزاعات المسلحة، بمن فيهم النساء، بغض النظر عن الفئة السكانية التي ينتمين إليها.
- ٣- تلتزم الدول الأطراف بحماية طالبات اللجوء واللاجئات والعائدات والمشرديات داخليا، من كافة أشكال العنف والاعتصاب وغير ذلك من أشكال الاستغلال الجنسي، وضمان اعتبار أعمال العنف هذه جرائم حرب ، إبادة جماعية و/أو جرائم ضد الإنسانية يمثل مرتكبوها أمام المحاكم المختصة.
- ٤- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير اللازمة لضمان عدم مشاركة الأطفال وخاصة الفتيات اللاتي لم يبلغن سن الـ ١٨ من العمر في الأعمال العدائية، وعدم تجنيد الأطفال.

المادة ١٢

الحق في التعليم والتدريب

- ١- تتخذ الدول الأطراف جميع الإجراءات المناسبة لضمان:
- (أ) القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في مجالي التعليم والتدريب .
- (ب) القضاء علي جميع أنواع الإشارة في الكتب المدرسية والمناهج الدراسية ووسائل الإعلام إلي الأنماط الثابتة التي تؤدي إلي دوام مثل هذا التمييز .
- (ج) حماية المرأة وخاصة الطفلة من جميع أشكال إساءة المعاملة بما فيها المضايقة الجنسية في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى. وتطبيق عقوبات ضد مثل هذه الممارسات.



- د) حصول النساء اللاتي يعانين من التحرش الجنسي علي المشورة وخدمات إعادة التأهيل.
- هـ) إدخال توعية الجنسين وتعليم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية بما فيه تدريب المدرسين، وذلك علي جميع المستويات.
- ٢- تتخذ الدول الأطراف إجراء إيجابيا محددًا لتحقيق ما يلي :
- أ) زيادة مستوي معرفة الكتابة والقراءة بين النساء.
- ب) تعزيز تعليم وتدريب النساء والفتيات علي جميع المستويات وفي جميع مجالات التخصص.
- ج) تعزيز قبول واستبقاء الفتيات في المدارس ومؤسسات التدريب الأخرى وتنظيم البرامج للنساء والفتيات اللاتي يتركن المدرسة قبل الأوان.

المادة ١٣

حقوق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية

- تتخذ الدول الأطراف إجراءات تشريعية وغيرها لضمان تكافؤ الفرص للمرأة في العمل والتدرج الوظيفي والفرص الاقتصادية الأخرى . وفي هذا الصدد، تقوم بما يلي:
- أ) تعزيز المساواة في فرص الحصول علي العمل .
- ب) تعزيز الحق في الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية للرجل والمرأة.
- ج) ضمان الشفافية في توظيف وترقية المرأة وفصلها ومكافحة المضايقة الجنسية في مكان العمل والمعاقبة عليها.



- (د) إعطاء المرأة حرية اختيار المهنة وحمايتها من الاستغلال من قبل صاحب العمل وانتهاك واستغلال حقوقها كما تعترف بها وتضمنها الاتفاقيات والقوانين والنظم المعمول بها.
- (هـ) تهيئة الظروف لتعزيز ودعم المهن والأنشطة الاقتصادية للمرأة وخاصة في القطاع غير الرسمي.
- (و) انشاء نظام للحماية والضمان الاجتماعي للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي للاقتصاد وتوعيتها بضرورة الالتزام به .
- (ز) تحديد السن الأدنى لعمل الطفل ومنع توظيفه دون هذا السن. ومنع ومكافحة جميع أشكال استغلال الأطفال وخاصة الطفلة.
- (ح) اتخاذ الإجراءات الضرورية للاعتراف بالقيمة الاقتصادية لعمل المرأة في المنزل.
- (ط) ضمان إجازة كافية وبأجر للمرأة قبل الوضع وبعده في كل من القطاعين الخاص والعام.
- (ي) ضمان المساواة في تطبيق قوانين الضرائب بين الرجل والمرأة.
- (ك) الاعتراف بحق النساء العاملات ذوات المرتب في الحصول علي نفس العلاوات والمستحقات التي تمنح للرجال العاملين ذوي المرتب وزوجاتهم وأطفالهم وتعزيز هذا الحق.
- (ل) الاعتراف بتحمل كل من الأبوين المسؤولية الرئيسية عن تربيته ونماء الأطفال وتحمل الدولة والقطاع الخاص المسؤولية الثانوية لذلك كمهمة اجتماعية.
- (م) اتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية الفعالة لمنع استغلال أو سوء معاملة المرأة في الممارسات الدعائية.



المادة ١٤

الحقوق الصحية والإنجابية

١- تضمن الدول الأطراف احترام وتعزيز الحقوق الصحية للمرأة بما فيها الصحة الإنجابية مما يشمل :

- أ) الحق في السيطرة علي الخصوبة.
- ب) الحق في تقرير ما إذا كانت تريد إنجاب الأطفال وعدادهم والمباعدة بين فترات ولادتهم.
- ج) الحق في اختيار أي أسلوب لمنع الحمل.
- د) الحق في الحماية الذاتية وضمان الحماية من الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز.
- هـ) الحق في إعلام المرأة بوضعها الصحي والوضع الصحي لشريكها ولا سيما إذا كان مصابا بمرض منقول عن طريق الاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز ، وذلك وفقا للمعايير والممارسات المعترف بها دوليا.

و) الحق في تلقي التعليم بشأن تنظيم الأسرة.

٢- تتخذ الدول الأطراف الإجراءات المناسبة لما يلي:

- أ) توفير خدمات صحية كافية ورخيصة وسهلة المنال للمرأة وخاصة في المناطق الريفية بما في ذلك برامج الإعلام والتعليم والاتصال.



- ب) توفير خدمات الصحة والتغذية للمرأة لفترة ما قبل الوضع وبعده وأثناء الحمل والرضاعة.
- ج) حماية الحقوق الإيجابية للمرأة وخاصة التصريح بالإجهاض الطبي في حالات الاغتصاب وسفاح المحارم، حيث تتعرض الأم أو الجنين عند الحمل لمخاطر الصحة العقلية والبدنية.

المادة ١٥

الحق في الأمن الغذائي

- تضمن الدول الأطراف تمتع المرأة بالحق في غذاء كاف تتوفر فيه عناصر التغذية وفي هذا الصدد ، تتخذ الإجراءات المناسبة لتحقيق ما يلي:
- أ) تمكين المرأة من الحصول علي ماء الشرب النقي وموارد الوقود المحلية والأرض ووسائل إنتاج غذاء تتوفر فيه عناصر التغذية.
- ب) إقامة أنظمة كافية للإمدادات والتخزين وذلك لضمان الأمن الغذائي.

المادة ١٦

الحق في السكن اللائق

- يكون للمرأة الحق في الحصول بالتساوي علي السكن والعيش في ظروف حياة مقبولة في بيئة صحية . ولضمان هذا الحق ، تمنح الدول الأطراف للمرأة بغض النظر عن حالتها الاجتماعية ، فرص الحصول على سكن لائق.



المادة ١٧

الحق في محيط ثقافي إيجابي

- ١- يكون للمرأة حق العيش في محيط ثقافي إيجابي والمشاركة في تحديد السياسات الثقافية علي جميع المستويات.
- ٢- تتخذ الدول الأطراف جميع الإجراءات المناسبة لضمان مشاركة المرأة في وضع السياسات الثقافية علي جميع المستويات.

المادة ١٨

الحق في بيئة صحية مستدامة

- ١- يكون للمرأة الحق في العيش في بيئة صحية مستدامة.
- ٢- تتخذ الدول الأطراف جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق ما يلي:
 - أ) ضمان مشاركة أكبر للمرأة في تخطيط وإدارة وحفظ البيئة علي جميع المستويات .
 - ب) تعزيز البحث عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات المناسبة بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات وتسهيل حصول المرأة عليها ومشاركتها في السيطرة عليها.
 - ج) حماية أنظمة المعرفة المحلية للمرأة والتمكين من تنميتها .
 - د) يكون للأرملة الحق في الزواج من جديد وبالشخص الذي تختاره.



المادة ١٩الحق في التنمية المستدامة

يكون للمرأة حق التمتع الكامل بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد ، تتخذ الدول الأطراف جميع الإجراءات المناسبة لتحقيق ما يلي:

- أ) إدخال مسألة نوع الجنس في إجراء تخطيط التنمية الوطنية .
- ب) ضمان مشاركة المرأة علي جميع المستويات في صياغة واتخاذ القرارات وتنفيذها وتقييم سياسات وبرامج التنمية.
- ج) تعزيز حصول المرأة علي الموارد الإنتاجية وسيطرتها عليها مثل الأرض وضمان حقها في الملكية.
- د) تسهيل حصول المرأة علي القروض والتدريب ومهارات التنمية والخدمات الإرشادية علي المستويين الريفي والحضري وذلك لضمان توفير أعلى نوعية من الحياة للمرأة والحد من مستوي الفقر الذي تعاني منه.
- هـ) الأخذ في الاعتبار لمؤشرات التنمية البشرية وخاصة ما يتعلق منها بالمرأة عند وضع سياسات وبرامج التنمية.
- و) ضمان التقليل من الآثار السلبية للعولمة وتنفيذ السياسات والبرامج التجارية والاقتصادية مثل العولمة، بالنسبة للمرأة إلي أدني درجة.

المادة ٢٠حقوق الأرملة

تتخذ الدول الأطراف جميع الإجراءات القانونية، المناسبة لضمان تمتع الأرملة بجميع حقوق الإنسان من خلال تنفيذ الأحكام التالية:



- (أ) عدم إخضاع الأرملة للمعاملة اللاإنسانية ، المهينة و المخزية .
 (ب) أن تصبح الأرملة بصورة آلية ، وليات الأمور الحقيقية لأطفالهن بعد وفاة أزواجهن ما لم يتعارض ذلك مع مصلحة ورفاهية الأطفال .
 (ج) يكون للأرملة حق الزواج من جديد والشخص الذي تختاره .

المادة ٢١

الحق في الإرث

- ١- يكون للأرملة الحق في حصة عادلة من إرث ممتلكات زوجها. ويكون للأرملة الحق في مواصلة الإقامة في بيت الزوجية. غير أنها إذا تزوجت من جديد تحتفظ بهذا الحق لو كان البيت ملكاً لها أو ورثته.
 ٢- يكون للنساء والرجال الحق في إرث ممتلكات أبويهم بحصص منصفة.

المادة ٢٢

الحماية الخاصة للمسنات

تتعهد الدول الأطراف بما يلي :

- (أ) توفير الحماية للمسنات واتخاذ الإجراءات المحددة التي توفي باحتياجاتهن المادية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن تيسير حصولهن علي فرص العمل والتدريب المهني .
 (ب) كفالة حق المسنات في السلامة من العنف ، بما في ذلك الاغتصاب والتمييز علي أساس العمر وحقهن في المعاملة بكرامة .



المادة ٢٣الحماية الخاصة للمعوقات

تتعهد الدول الأطراف بما يلي:

- (أ) كفالة حماية المعوقات واتخاذ الإجراءات المحددة التي توفي باحتياجاتهم المادية والاقتصادية والاجتماعية ، لتيسير حصولهن علي فرص العمل والتدريب المهني وكذلك مشاركتهن في عملية صنع القرار.
- (ب) كفالة حق المعوقات في السلامة من العنف بما في ذلك الاغتصاب والتمييز على أساس العجز وحقهن في المعاملة بكرامة.

المادة ٢٤الحماية الخاصة للنساء في ظروف صعبة

تتعهد الدول الأطراف بما يلي :

- (أ) ضمان حماية النساء الفقيرات وربات الأسر بما في ذلك النساء ضمن المجموعات السكانية المهمشة وتهيئة بيئة ملائمة لظروفهن واحتياجاتهن المادية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة.
- (ب) ضمان حق الحوامل أو المرضعات أو المحتجزات بتهيئة بيئة ملائمة لظروفهن وكفالة حقهن في المعاملة بكرامة.

المادة ٢٥طرق العلاج

تتعهد الدول الأطراف بما يلي :



- (أ) توفير العلاج المناسب لأي امرأة تم انتهاك حقوقها أو حرياتها المعترف بها في هذه الوثيقة.
- (ب) ضمان أن تتولى تحديد هذا العلاج سلطات قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة ، أو أية سلطة مختصة ينص عليها القانون.

المادة ٢٦

التنفيذ والمراقبة

- ١- تضمن الدول الأطراف تنفيذ هذا البروتوكول علي المستوى الوطني، وطبقا للمادة ٦٢ من الميثاق الأفريقي ، تدرج في تقاريرها الدورية التي تقدمها بيانات حول الإجراءات التي اتخذتها من أجل التحقيق الكامل للحقوق المعترف بها في هذا البروتوكول.
- ٢- تلتزم الدول الأطراف باعتماد كل الإجراءات الضرورية ومنح الموارد المالية المناسبة وغير ذلك من أجل ضمان التنفيذ الفعلي للحقوق المعترف بها في هذا البروتوكول.

المادة ٢٧

التفسير

توكل إلي المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مهمة التفسير فيما يتعلق بتطبيق وتنفيذ هذا البروتوكول.

المادة ٢٨

التوقيع والتصديق والانضمام

- ١- يعرض هذا البروتوكول علي الدول الأطراف للتوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه وفقا لمختلف إجراءاتها الدستورية.



٣- تودع وثائق التصديق أو الانضمام لدي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

المادة ٢٩

الدخول حيز التنفيذ

- ١- يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثين (٣٠) يوما من إيداع وثيقة التصديق الخامسة عشرة (١٥).
- ٢- بالنسبة لكل دولة طرف تنضم إلي هذا البروتوكول بعد دخوله حيز التنفيذ ، يصبح البروتوكول ساري المفعول بتاريخ إيداع وثيقة الانضمام من جانب هذه الدولة .
- ٣- يبلغ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جميع الدول الأعضاء بدخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ.

المادة ٣٠

التعديل والمراجعة

- ١- يجوز لأي دولة طرف تقديم مقترحات لتعديل هذا البروتوكول ومراجعته.
- ٢- تقدم مقترحات التعديل والمراجعة كتابيا إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي يبلغ الدول الأطراف بها في غضون ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ استلامها.
- ٣- يقوم المؤتمر بناء علي رأي اللجنة الأفريقية يبحث هذه المقترحات في غضون سنة واحدة (١) بعد إبلاغ الدول الأطراف بالأمر وفقا لأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة .



- ٤- يعتمد المؤتمر مقترحات التعديلات أو المراجعة بالإجماع وإن تعذر ذلك،
فبالأغلبية البسيطة.
- ٥- يدخل التعديل حيز التنفيذ بالنسبة لكل دولة طرف قبله بعد مرور ثلاثين
(٣٠) يوماً من تاريخ استلام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إشعار
القبول.

المادة ٣١

وضع هذا البروتوكول

لن يؤثر أي من أحكام هذا البروتوكول علي الأحكام الأكثر رعاية لحقوق
المرأة المتضمنة في التشريعات الوطنية للدول الأطراف أو في أي اتفاقيات أو
معاهدات أو اتفاقات إقليمية أو إقليمية فرعية أو قارية أو دولية تطبق في هذه
الدول الأطراف.

المادة ٣٢

الأحكام الانتقالية

تتولى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بمسائل التفسير فيما يتعلق
بتطبيق وتنفيذ هذا البروتوكول إلي حين إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان
والشعوب.

اعتمده الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي.

مابوتو في ٠٠٠٠٠ يوليو ٢٠٠٣



2003

Protocol to the African Charter on Human and People's Right on the Right of Women in Africa

Organisation of African Unity

Organisation of African Unity

<http://archives.au.int/handle/123456789/1733>

Downloaded from African Union Common Repository